MUNlibya
نموذج الأمم المتحدة في ليبيا
Model United Nations of Libya

Misrata Conference 2023 مؤتمر مصراتة
من السبت إلى الثلاثاء الموافق 9–12 ديسمبر 2023

دليل إرشادي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

نبذة عن المجلس:

أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 1945، حيث يمثل أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. يعمل المجلس كمنتدى رئيسي لمناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية الدولية، بالإضافة إلى حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما ينسق عمل 14 وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى 9 لجان و5 لجان إقليمية. يعقد المجلس اجتماعات منتظمة مع أكاديميين بارزين وممثلي قطاع الأعمال وأكثر من 3200 منظمة غير حكومية. يتم انتخاب وتعيين الدول الأعضاء في المجلس من قبل الجمعية العامة لفترات متزامنة لمدة ثلاث سنوات. ومع ذلك، يتم توزيع هذه المقاعد بناءً على التمثيل الجغرافي التالي: 14 للدول الأفريقية، و11 للدول الآسيوية، و6 للدول الأوروبية الشرقية، و10 للدول اللاتينية والكاريبية، و13 للدول الأوروبية الغربية الأخرى. من حيث الشراكات، يتعاون ECOSOC مع الحكومات والشركات والمجتمع المدني وأعضاء البرلمان والأكاديميين والمنظمات الدولية والمؤسسات الخيرية من خلال المنتديات. وجانب أساسي في هذه المنتديات هو الحوارات المتعددة الأطراف التي تعمل على تنفيذ أجندتها.

يعمل المجلس كجهة رئيسية لمناقشة القضايا الإنسانية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية الدولية. يقوم المجلس أيضًا بوضع توصيات سياسية يتم توجيهها للدول الأعضاء ونظام الأمم المتحدة بأكمله. من خلال هذه التوصيات، يعمل المجلس كعنصر رئيسي في تعزيز التعاون الدولي للتنمية. وتشمل وظائف المجلس الأخرى تنسيق الإطار الاقتصادي والاجتماعي لصناديق الأمم المتحدة والبرامج والوكالات المتخصصة. وتتمثل وظائف وصلاحيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي كما هو محدد في ميثاق الأمم المتحدة (الفصل العاشر) فيما يلي:

- إجراء دراسات وتقارير فيما يخص الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية والمتعلقة بها وتقديم توصيات بشأن أي من هذه المسائل إلى الجمعية العامة وأعضاء الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ذات الصلة.
- تقديم توصيات لغرض تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع.

- إعداد مشروعات اتفاقيات لتقديمها إلى الجمعية العامة، فيما يتعلق بالمسائل التي تدخل في اختصاصه.
- الدعوة لعقد مؤتمرات دولية بشأن المسائل التي تدخل في اختصاصه، وفقًا للقواعد المحددة من قبل الأمم المتحدة.
- تنسيق أنشطة الوكالات المتخصصة من خلال التشاور والتوصيات لهذه الوكالات، ومن خلال التوصيات للجمعية العامة وأعضاء الأمم المتحدة.
- تقديم معلومات لمجلس الأمن ومساعدته بناءً على طلبه.

ملاحظة هامة: لأغراض محاكاة الأمم المتحدة، تم كتابة خلفية المواضيع وفقاً لسردية وقرارات الأمم المتحدة السابقة. إن كل ما يرد هنا لا يعبر عن أفكار ومعتقدات الجهة المنظمة، أو الحاضرين للمحاكاة، أو من صاغوا هذا المستند..

القضية (1): التمكين السياسي للنساء

يُعرَّف التمكين السياسي للنساء بأنه عملية تمكين النساء من المشاركة الفعالة في صناعة القرار السياسي، والوصول إلى المناصب القيادية، وتمثيل مصالحهن في الحياة العامة. ويشمل هذا التمكين التمتع بحقوق التصويت والترشيح للانتخابات، والوصول إلى التعليم والتدريب في مجال القيادة السياسية، وإزالة الحواجز التي تمنع النساء من المشاركة في الحياة السياسية.

يُعد التمكين السياسي للنساء أحد أهم أهداف التنمية المستدامة، حيث يُعد شرطًا أساسيًا لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعزيز الديمقراطية، وتحقيق السلام، والأمن. يعكس هذا المفهوم النهضة المتزايدة للمرأة في المجال السياسي ودورها المهم في صنع القرارات السياسية وتشكيل مستقبل الأمم. على الرغم من التقدم الذي تم تحقيقه في مجال المساواة بين الجنسين على مستوى العالم، إلا أن النساء لا يزلن يواجهن تحديات كبيرة في الوصول إلى المناصب القيادية والمشاركة السياسية بشكل كامل وفعال. ففي العديد من الدول الأعضاء، تعاني النساء من تمييز وتحيز جنسي في الأنظمة السياسية والمؤسسات، مما يعرقل تقدمهن ويحد من إمكاناتهن في المشاركة السياسية. وتشمل هذه التحديات:

- التمييز القانوني: لا تتمتع النساء في العديد من البلدان بنفس الحقوق القانونية للرجال، بما في ذلك حق التصويت والترشيح للانتخابات.
- الحواجز الاجتماعية والثقافية: ما زالت العديد من المجتمعات تنظر إلى المرأة على أنها أقل كفاءة من الرجل في مجال القيادة السياسية.
- الحواجز الاقتصادية: غالبًا ما تواجه النساء صعوبات في الحصول على التعليم والتدريب في مجال القيادة السياسية، بسبب الأعباء المنزلية ومسؤوليات الرعاية.

تتفق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أهمية التمكين السياسي للنساء، إلا أن هناك اختلافات في وجهات النظر حول كيفية تحقيق هذا الهدف .وتتمثل بعض نقاط التصادم بين الدول الأعضاء في الآتي:

- الدور الذي يجب أن تلعبه الدول المتقدمة: ترى الدول المتقدمة أن عليها أن تلعب دورًا قياديًا في تعزيز التمكين السياسي للنساء في الدول النامية، من خلال تقديم الدعم المالي والتكنولوجي. أما الدول النامية، فترى أن عليها أن تكون مسؤولة عن تحقيق أهدافها الخاصة في مجال التمكين السياسي للنساء.
- النهج الذي يجب أن يتبعه المجتمع الدولي: ترى بعض الدول أن المجتمع الدولي يجب أن يركز على وضع قواعد ومعايير عالمية للتمكين السياسي للنساء. أما الدول الأخرى، فترى أن هذا النهج قد يكون غير فعال، وأن الدول يجب أن تركز على النهج المحلي والإقليمي.

فعلى سبيل المثال، لم تتمكن الدول الأعضاء للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من التوصل إلى اتفاق حول قرار بشأن "المرأة والمشاركة السياسية" في دورته العادية 77 التي عقدت في عام 2023، ويعود هذا إلى عدد من العوامل، منها:

- الاختلافات في وجهات النظر حول كيفية تحقيق التمكين السياسي للنساء: كما ذكرنا سابقًا، تختلف الدول الأعضاء في وجهات النظر حول كيفية تحقيق التمكين السياسي للنساء، في مجالات التمثيل السياسي، والوصول إلى الموارد، والتمييز. وقد أدت هذه الاختلافات إلى صعوبة التوصل إلى اتفاق حول لغة القرار.
- الخلافات حول دور المجتمع الدولي: تختلف الدول الأعضاء أيضًا في وجهات النظر حول دور المجتمع الدولي في تعزيز التمكين السياسي للنساء. فبعض الدول ترى أن المجتمع الدولي يجب أن يلعب دورًا قياديًا في هذا الصدد، من خلال تقديم الدعم المالي والتكنولوجي للدول النامية. أما الدول الأخرى، فترى أن الدول يجب أن تكون مسؤولة عن تحقيق أهدافها الخاصة في مجال التمكين السياسي للنساء.
- المواقف السياسية للدول: قد تلعب المواقف السياسية للدول أيضًا دورًا في عدم تمكنها من التوصل إلى اتفاق حول قرار بشأن "المرأة والمشاركة السياسية". فبعض الدول قد تعارض القرار بسبب مواقفها السياسية العامة، مثل موقفها من حقوق الإنسان أو الديمقراطية.

وكان القرار يتضمن عددًا من النقاط، منها: التأكيد على أهمية تمكين النساء سياسيًا لتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز الديمقراطية. و الدعوة إلى زيادة تمثيل النساء في المناصب السياسية. والدعوة إلى إزالة الحواجز التي تمنع النساء من المشاركة في الحياة السياسية. وفيما يلي مواقف الدول المختلفة حول هذا القرار:

- الدول الغربية: أيدت الدول المتقدمة القرار بشكل عام، وطالبت بتعديل بعض النقاط فيه، مثل تحديد نسبة معينة للتمثيل السياسي للنساء.
- الدول النامية: أيدت بعض الدول النامية القرار، بينما رفضت بعض الدول الأخرى اعتماده، بسبب مخاوفها من أن يؤدي إلى تدخل المجتمع الدولي في الشؤون الداخلية للدول.
- الدول ذات الأغلبية الإسلامية: رفضت بعض الدول ذات الأغلبية الإسلامية اعتماد القرار، بسبب مخاوفها من أن يؤدي إلى المساس بالقيم الإسلامية.

وفي هذا السياق، يجب أن يفكر المندوبون خلال هذه الجلسة في مجموعة من الأسئلة لكي يستطيعوا الوصول إلى توافقات، منها:

- ما هي أهداف التمكين السياسي للنساء؟
- ما هي التحديات التي تواجه النساء في المشاركة السياسية؟
- ما هي الحلول التي يمكن اتخاذها لتعزيز التمكين السياسي للنساء؟
- ما هي الحلول القانونية التي يمكن اتخاذها لتعزيز التمكين السياسي للنساء؟
- ما هي الحلول الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن اتخاذها لتعزيز التمكين السياسي للنساء؟
- ما هي الحلول التعليمية والثقافية التي يمكن اتخاذها لتعزيز التمكين السياسي للنساء؟

القضية (2): الذكاء الاصطناعي، الفرص والمخاطر

الذكاء الاصطناعي هو فرع من علوم الكمبيوتر والذكاء الحاسوبي يهتم بتصميم وتطوير أنظمة وبرامج تكنولوجية قادرة على محاكاة القدرات البشرية المتعلقة بالذكاء. يهدف الذكاء الاصطناعي إلى تطوير وتحسين الأنظمة التي يمكنها استخدام المعرفة والتعلم والتفكير واتخاذ القرارات بطريقة مشابهة للبشر. تعتمد تقنيات الذكاء الاصطناعي على البرمجة والخوارزميات المعقدة لتعلم الآلة وتحليل البيانات واكتشاف الأنماط واتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات. يمكن للذكاء الاصطناعي أن يتعلم من البيانات المتاحة والتفاعل مع البيئة المحيطة به لتحسين أدائه وتكييفه مع التغيرات.

تهتم الدول بمناقشة المواضيع المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بسبب أهميته البالغة على مستويات عدة، حيث يُعتبر الذكاء الاصطناعي تكنولوجيا مبتكرة ولها تأثير كبير على الاقتصادات الوطنية والعالمية. ويتم مناقشة تأثيره الاقتصادي لفهم التحديات والفرص الاقتصادية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، بما في ذلك السياسات والإجراءات التي يمكن اتخاذها لتعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين الإنتاجية. أما على الجانب الاجتماعي فإن الذكاء الاصطناعي يؤثر بشكل كبير على سوق العمل والتوظيف، وقضايا الأخلاق والعدالة، والتحكم في البيانات الشخصية والخصوصية، والتعليم والرعاية الصحية والخدمات العامة. كما يتطلب استخدام الذكاء الاصطناعي إطارًا أخلاقيًا وإجراءات تنظيمية لحماية حقوق الأفراد وضمان استخدامه بطريقة مسؤولة وعادلة. تشمل المناقشات في المجلس الأخلاقيات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والقضايا المرتبطة بالتحكم فيه، وضمان توجيهه نحو الخير العام وتجنب الاستغلال والتمييز. إضافة إلى هذا فإن الدول بحاجة إلى العمل على تحقيق الإطار القانوني والتنظيمي المناسب. يمكن للمجلس أن يكون منصة لتبادل المعرفة والخبرات وتعزيز التعاون في مجال الذكاء الاصطناعي بين الدول.

وفي هذا السياق، فإنه وليكون المندوبين المشاركين في برنامج محاكاة نموذج الأمم المتحدة قادرين على مناقشة القضايا المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فهم بحاجة لأن يكونوا على اطلاع بالعديد منها. ومن بين هذه القضايا:

- **الأخلاقيات والمسؤولية**: يثير الذكاء الاصطناعي مسائل أخلاقية معقدة، مثل الخصوصية والتحكم البشري وتأثيره على الوظائف والتوظيف. يجب على المندوبين فهم هذه المسائل والنقاش حول كيفية توجيه التطور التكنولوجي بطريقة تحقق المصلحة العامة وتحمي القيم الأخلاقية.

- **التأثير الاقتصادي والاجتماعي**: يترتب على تبني التكنولوجيا الذكية واسعة النطاق تحولات اقتصادية واجتماعية هائلة. يمكن أن يساهم الذكاء الاصطناعي في خسارة الناس لوظائفهم، وجعل نسبة كبيرة من البشر عاطلين عن العمل. يجب على المندوبين فهم تأثير الذكاء الاصطناعي على سوق العمل، والتوزيع العادل للثروة، والتحولات الاجتماعية، وتطور القدرات البشرية.
- **القضايا القانونية والتنظيمية**: يثير استخدام الذكاء الاصطناعي قضايا قانونية وتنظيمية مثل حقوق الملكية الفكرية، والخصوصية، والتحكم في البيانات، ومسؤولية الآلة. يجب على المندوبين دراسة الإطارات القانونية المطبقة وتطوير تشريعات وتوجيهات مناسبة للتحكم في استخدام الذكاء الاصطناعي.
- **التزييف Deep Fake**: يشكل التزييف تحدياً كبيراً في مجال الذكاء الاصطناعي. يتعلق التزييف بإنشاء محتوى وهمي ومزيف يبدو وكأنه حقيقي باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. يستخدم التزييف تقنيات التعلم العميق ومعالجة الصور والفيديو لإنشاء مقاطع فيديو مفبركة تظهر أشخاصًا وأحداثًا غير حقيقية.
- **التمييز والعدالة**: يمكن لنظم الذكاء الاصطناعي أن تكون معرضة للتمييز وتعزيز العدالة الاجتماعية. يجب على المندوبين أن يكونوا على دراية بتلك المسائل ويسعون إلى ضمان تطور التكنولوجيا بشكل يحترم حقوق الإنسان ويعزز المساواة.
- **التعاون الدولي والتنمية**: يمكن أن يكون للذكاء الاصطناعي أهمية كبيرة في التعاون الدولي وتعزيز التنمية المستدامة. يجب على المندوبين أن يناقشوا كيفية تعزيز التعاون الدولي في مجال الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك تبادل المعرفة والتكنولوجيا وتعزيز القدرات التقنية في الدول النامية.

الذكاء الاصطناعي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة:

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC) دورته العادية 77 في الفترة من 26 إلى 27 نوفمبر 2023. وقد خصصت الدورة جلستين لمناقشة الذكاء الاصطناعي، الأولى بعنوان "الذكاء الاصطناعي من أجل التنمية المستدامة"، والثانية بعنوان "أخلاقيات الذكاء الاصطناعي".

في الجلسة الأولى، ركزت الدول المتقدمة على أهمية استخدام الذكاء الاصطناعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل الحد من الفقر والبطالة وحماية البيئة. وأكدت هذه الدول على أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يساعد في تحسين كفاءة الإنتاج والخدمات، وتوفير فرص عمل جديدة، وتعزيز الاستدامة البيئية. من جانبها، ركزت الدول النامية على أهمية ضمان استفادة الدول النامية من الذكاء الاصطناعي، وضرورة توفير الموارد المالية والتكنولوجية اللازمة لذلك. وأكدت هذه الدول على أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يساعد في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، ولكن هناك حاجة إلى مساعدة الدول المتقدمة في هذا المجال. وخلال الجلسة، تبادلت الدول الأعضاء الآراء حول عدد من القضايا المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي في التنمية المستدامة، بما في ذلك:

- كيفية تطوير وتنفيذ تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تلبي احتياجات الدول النامية.
- كيفية تعزيز القدرات البشرية في مجال الذكاء الاصطناعي في الدول النامية.
- كيفية حماية حقوق الإنسان وخصوصية الأفراد عند استخدام الذكاء الاصطناعي.

وعلى الرغم من الاتفاق العام بين الدول الأعضاء على أهمية استخدام الذكاء الاصطناعي في التنمية المستدامة، إلا أن هناك خلافات حول كيفية ضمان استفادة الدول النامية من هذه التكنولوجيا.

أما في الجلسة الثانية، ركزت الدول المتقدمة على أهمية وضع قواعد ومعايير أخلاقية للذكاء الاصطناعي، لضمان استخدامه بطريقة مسؤولة وأخلاقية. وأكدت هذه الدول على أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يشكل خطرًا على حقوق الإنسان وخصوصية الأفراد، إذا لم يتم استخدامه بطريقة مسؤولة. من جانبها، ركزت الدول النامية على أهمية مراعاة خصوصية وحقوق الإنسان عند تطوير الذكاء الاصطناعي. وأكدت هذه الدول على أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يستخدم لتعزيز حقوق الإنسان وكرامة الإنسان، ولكن هناك حاجة إلى حماية هذه الحقوق عند تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي. وخلال الجلسة، تبادلت الدول الأعضاء الآراء حول عدد من القضايا المتعلقة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك:

- كيفية وضع قواعد ومعايير أخلاقية للذكاء الاصطناعي على المستوى الدولي.
- كيفية ضمان احترام خصوصية وحقوق الإنسان عند تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي.
- كيفية منع استخدام الذكاء الاصطناعي لأغراض عسكرية أو عدوانية.

وعلى الرغم من الاتفاق العام بين الدول الأعضاء على أهمية وضع قواعد ومعايير أخلاقية للذكاء الاصطناعي، إلا أن هناك خلافات حول كيفية وضع هذه القواعد والمعايير.

في نهاية الدورة، لم يتمكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي من اعتماد قرار بشأن "الذكاء الاصطناعي من أجل التنمية المستدامة". وقد فشلت الدول الأعضاء في التوصل إلى اتفاق حول عدد من القضايا، بما في ذلك:

- الدور الذي يجب أن تلعبه الأمم المتحدة في وضع قواعد ومعايير أخلاقية للذكاء الاصطناعي.
- كيفية ضمان استفادة الدول النامية من الذكاء الاصطناعي.

وقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى هذا الفشل في بيان صحفي، قائلاً: "إن عدم التوصل إلى اتفاق بشأن الذكاء الاصطناعي هو أمر مخيب للآمال، لكنه يعكس التعقيدات السياسية والفنية لهذه القضية."

وفي هذا السياق، يجب أن يفكر المندوبون خلال هذه الجلسة في مجموعة من الأسئلة لكي يستطيعوا الوصول إلى توافقات، منها:

- ما هي الفرص التي يمكن أن يوفرها الذكاء الاصطناعي للتنمية المستدامة والأمن والسلام؟
- ما هي المخاطر التي يمكن أن يمثلها الذكاء الاصطناعي للتنمية المستدامة والأمن والسلام؟
- كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يضمن استخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة مسؤولة وأخلاقية؟
- ما هو الدور الذي يجب أن تلعبه الأمم المتحدة في وضع قواعد ومعايير أخلاقية للذكاء الاصطناعي؟
- كيف يمكن للبلدان النامية أن تستفيد من الذكاء الاصطناعي بطريقة عادلة؟
- ما هي التطبيقات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والتي يمكن أن تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- ما هي المخاطر المحددة التي يمكن أن يمثلها الذكاء الاصطناعي للسلم والأمن الدوليين؟
- ما هي القواعد والأخلاقيات التي يجب وضعها لضمان الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي؟
- ما هي الآليات التي يمكن للأمم المتحدة استخدامها لتنسيق الجهود في مجال الذكاء الاصطناعي؟
- ما هي أشكال الدعم التي تحتاجها البلدان النامية للاستفادة من الذكاء الاصطناعي بطريقة عادلة؟